الروايتين عن ابي حنيفة والمأخوذ للفتوى في جميع احكام ذوي الارحام وان المنفرد
من اي صنف كان يحوز جميع المال لكون ارثهم باعتبار معنى العصوبة وان كثرت
تبويب ذوي الارحام ثلاث فرق فرقة يسمون اهل القرابة منهم علماؤنا رحمهم الله
وصاحباه وزفر وعيسى بن ابان سموا بذلك لانهم يقدمون الاقرب فالاقرب
وفرقة يسمون اهل التنزيل وهم الذين ينزلون المدلى منزلة المدلى به في الحكم
كعلقمة والشعبي ومسروق وابي عبيد وكقاسم بن سلام والحسن بن زياد و
فرقة يسمون اهل الرحم منهم نوح بن دراج وحنبش بن مغيث سموا بذلك
لانهم سووا بين القريب والبعيد والذكر والانثى وورثوا باصل الرحم فاذا مات
شخص وترك بنت بنته وبنت بنت ابنه فعند اهل القرابة يكون المال كله لبنت البنت و
عند اهل التنزيل يكون بينهما ارباعا كانه ترك بنتا وبنت ابن وعند اهل الرحم يكون
بينهما اثلاثا **فصل** في المصنف الاول وفيها سبع صور الاولى ان لا
يكون الا وارث واحد فيحوز جميع المال ولو كان الابعد
ولد الوارث دونه كبنت بنت البنت فانها اولى من بنت بنت ابن الابن بهذه الصورة

بنت	ابن
بنت	بنت ابن

و الثانية ان يجتمعا وهما في الدرجة ويكون
بعضهم ولد صاحب الفرض دون البعض
فالحكم فيها ان يعطى جميع المال لولد صاحب الفرض كبنت بنت الابن اولى
من ابن بنت البنت هكذا

بنت	ابن
بنت	بنت ابن

و الثالثة ان
يجتمعا وهما في الدرجة ولم يكن فيهم صاحب فرض او كان كلهم ولد صاحب
الفرض واتفقت صفة الاصول في الذكورة والانوثة فالحكم فيها بالاتفاق
بين ابي يوسف والحسن بن زياد ومحمد ان يعتبر ابدان الفروع ويقسم المال
عليهم باعتبار ذكورتهم وانوثتهم فان كانوا ذكورا فقط او اناثا فقط يقسم بينهم
بجساوا وان كانوا في القسمة وان كانوا لختلطين فالذكر مثل حظ الانثيين بهذه الصورة

بنت	بنت	
ابن	ابن	
١	٢	

و الرابعة ان يتساووا
في القرب ولم يكن البعض
ولد صاحب الفرض دون البعض سواء كان الكل اولاد صاحب فرض او لم
يكن فيهم ولد صاحب الفرض واختلفت صفة الاصول في الذكورة والانوثة
بان يكون بعض من بعض ذكورا والبعض الاخر اناثا ولكن لم تتعدد

البطون

البطون المختلفة ولم يتعدد شيء من الفروع والجهات فالحكم فيها عند ابي
يوسف والحسن بن زياد ان يعتبر ابدان الفروع ويقسم المال عليهم باعتبار
ذكورتهم وانوثتهم كما في الثالثة وعند محمد ان يقسم المال على الاصول
باعتبار ذكورتهم وانوثتهم ويعطى الفروع ميراثهم كما اذا ترك بنت ابن
بنت وابن بنت بنت بهذه الصورة

بنت	ابن		
بنت	بنت ابن		
١	٢		

والخامسة ان يتساووا في القرب
ولم يكن البعض ولد صاحب الفرض
دون البعض سواء كان الكل اولاد صاحب الفرض او لم يكن فيهم ولد
صاحب الفرض واختلفت صفة الاصول في الذكورة والانوثة وتعددت
البطون المختلفة ولم يتعدد شيء من الفروع والجهات فالحكم فيها عند ابي يوسف
والحسن بن زياد ان يعتبر ابدان الفروع ويقسم المال بينهم للذكر مثل حظ الانثيين
وعند محمد رحمه الله ان يقسم المال على اول بطن اختلفت في الاصول بالذكورة و
الانوثة للذكر مثل حظ الانثيين ثم يجعل كل ذكور طائفة والاناث طائفة اخرى ثم يقسم
عليهما ويجمع ما اصاب كل فريق ويعطى فروعهم للذكر مثل حظ الانثيين ان لم يكن فيما بينهم
وبين فروعهم من الاصول اختلاف بالذكورة والانوثة وان كان فيه اختلاف يجمع
ما اصاب الذكور ويقسم على اعلى الخلافين الذي وقع في اولادهم ويجعل هنا ايضا الذكور و
الطائفة طائفتين وكذلك ما اصاب الاناث يعطى فروعهما ان لم يختلفا الاصول كما جرى بينهما وان اختلفت
يقسم ما اصابهن على اعلى الخلافين الذي وقع في اولادهن وهكذا يعمل الى ان ينتهي بهذه الصورة

بنت	بنت	بنت	بنت	بنت	بنت	بنت
ابن	بنت	بنت	بنت	بنت	بنت	بنت
بنت	ابن	حمل	حمل	حمل	حمل	حمل
ابن	حمل	ابن	حمل	حمل	حمل	حمل
حمل	ابن	ابن	حمل	حمل	حمل	حمل
حمل	حمل	ابن	حمل	حمل	حمل	حمل
ابن	حمل	حمل	ابن	حمل	حمل	حمل
حمل	حمل	حمل	ابن	حمل	حمل	حمل
حمل	حمل	ابن	ابن	حمل	حمل	حمل
حمل	حمل	حمل	حمل	ابن	حمل	حمل
حمل	ابن	حمل	حمل	حمل	حمل	ابن
٦	٥	٤	٣	١	٢	٣

وكسادسة ان يتساووا في القرب
ولم يكن البعض ولد صاحب الفرض
دون البعض سواء كان الكل اولاد صاحب الفرض او لم يكن فيهم
ولد صاحب فرض واختلفت
صفة الاصول في الذكورة والانوثة
وتعددت البطون المختلفة وتعددت
الفروع دون الجهات فالحكم فيها
عند ابي يوسف ان يقسم المال بين
الفروع باعتبار الابدان للذكر مثل
حظ الانثيين وعند محمد رحمه الله
ان يقسم المال كما في مسئلة الخامسة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)